مخاطر التركز الائتماني
في المؤسسات المالية والمصرفية

إعداد
عصام إسماعيل

سلسلة كتيبات تعريفية
(العدد12)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مخاطر التركز الائتماني
في المؤسسات المالية والمصرفية

سلسلة كتيبات تعريفية

(العدد 12)

موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

إعداد
عصام إسماعيل

صندوق النقد العربي
2021

© صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذ الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

هذا الكتيب يستهدف غير المتخصصين بالشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام المواطن العربي بهدف زيادة الوعي المالى والإقتصادي.

المحتويات

المقدّمة 4

1. مفهوم المخاطر 5
2. أنواع المخاطر 7

- مخاطر الائتمان 7
- مخاطر السوق 9
  - مخاطر تغير أسعار الفائدة 9
  - مخاطر تقلبات أسعار الصرف 9
  - مخاطر السيولة 9
- المخاطر الغير مالية 10
  - مخاطر التشغيل 10
  - مخاطر استراتيجية 10
  - مخاطر قانونية 11
  - مخاطر السمعة 11

3. مفهوم تركز المخاطر 11
4. تركز المخاطر وإنعكاسه على البنوك المتعثرة 12
5. إدارة تركز المخاطر بالبنوك ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية 15
6. البيانات المستخدمة في إعداد مؤشرات تركز المخاطر 16
7. طرق قياس مخاطر التركز الائتماني 17
8. إجراءات تجنب مخاطر التركز الائتماني 20
9. إدارة المخاطر في ظل معايير المحاسبة الدولية 22
10. أطر إدارة المخاطر في صندوق النقد العربي 26
11. الخلاصة 28

قائمة المصادر والمراجع 29

المقدّمة

التساؤل قائم اليوم كما في الأزمات المالية والمصرفية السابقة وأزمة جائحة كوفيد-19 حول مدى كفاية الجهود والسياسات التي تعتمدها المؤسسات المالية والمصرفية للتعامل مع مخاطر التركز الإئتماني ومدى مواكبة المعايير الدولية الصادرة من جهات الإختصاص للتعامل مع واقع هذه المخاطر وغيرها من فئات المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال.

في مقدمة هذه المخاطر ما يتصل بالإئتمان وتركزه سواءً كان على مستوى النظام المصرفي أو على المستوى القطاعي والتي قد تؤدي إلى تفاعل الإنعكاسات وتأثيراتها على قدرات استمرارية المؤسسات المالية والمصرفية وتهدد سلامة ومتانة الوضع المالي. تعتبر لذلك مخاطر التركز الإئتماني من أهم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية والبنوك، حيث تكون الخسائر الناتجه عنها كبيرة مما يهدد استمراريتها ومزاولتها للأعمال.

لم تتوقف مساعي المؤسسات لإعادة بناء التفكير والتقييم واستحداث ووضع آليات وسياسات لإدارة تركز المخاطر بطريقة فعالّة، تواكب المتغيرات والتحولات العديدة، بل إمتد التطور ليشمل الإدارة الاستباقية للمخاطر بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية وإعتبار إدارة المخاطر جزء أساسي من طريقة ممارسة الأعمال، تم دمجها في سياق العمليات اليومية، حيث تنامى الرصد الدقيق للمخاطر والسياسات الكفيله لإحتوائها، بما يعزز سلامة الأنظمة المالية.

ازدادت أهمية الإسترشاد بالممارسات الرائدة في مجال إدارة المخاطر بما دفع لجنة بازل بالتوصية في المقررات II و III بضرورة قياس وإدارة هذه المخاطر وإتباع أساليب تحد من التركز الإئتماني، من خلال تحديد سقف إئتماني.

كما دعت لتكوين مخصصات لمواجهة المخاطر وتدعيم المقدرة المالية للبنوك، مما يقلل الخسائر خلال الأزمات المالية.

ركزت المعايير المحاسبية الدولية على جوانب الإفصاح بالشكل الذي يُمَّكِن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر بطريقة فعالة، ودعت لتوضيح كافة البنود المعرضة لخطر الإئتمان والتي تظهر في المركز المالي. إضافةً إلى البنود الأخرى خارج المركز المالي التي لا تظهر بطريقةٍ تساهم في استيفاء متطلبات الأطراف المستفيدة من البيانات المالية وتمكن المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي قد تتعرض لها المؤسسة مستقبلاً، ويتم تحديد توجهات القرارات الاستثمارية فى ضوئها.

كما دعت الحاجة إلى تطبيق المفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) الذي يربط أنشطة إدارة المخاطر بمنظومة التخطيط الإستراتيجي، ذلك لمعالجة التحديات الرئيسة التي تزداد تعقيداً.

يهدف هذا الكتيب إلى إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة للمخاطر، وأنواعها، وتركزها، وسبل مواجهتها، والسياسات والإجراءات التي تمكن القطاعات المالية والمصرفية من القيام خلال الأزمات وفي فترات التعافي بدورها الفعال، وتقديم التمويل والخدمات المالية بشكل عادل ومتوازن.

1. مفهوم المخاطر

تتعدد تعاريف المخاطر وتعتمد على عدة جوانب مثل الاحتمالات، قيم الخسائر المتوقعة من تحقق الخطر، درجة اليقين من إمكانية التحقق وتأثيرات تحقق الخطر على تنفيذ الأهداف الموضوعة.

يعتبر افتراض حالة التأكد التام أمراً غير واقعي، قد يؤدي إلى نتائج مُضَلِلة وغير دقيقة، كما قد تُفضي الثقة الزائدة وإهمال جانب المخاطر إلى اتخاذ قرارات خاطئة في ظل ظروف تتسم بعدم كفاية البيانات وعدم توفر نظرة واضحة عن المستقبل.

فيما يلي بعض الأراء المختلفة الواردة في الأدبيات التي تناولت المخاطر، حيث اختلفت فيما بينها في تعريف مصطلح المخاطر من حيث ماهيتها، وتداعياتها، وسبل إدارتها:

- عُرّف الخطر[1] على أنه حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.

- كما تم تعريف الخطر[2] على أنه احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل القصير أو الطويل.

- يمكن تعريف الخطر[3] على أنه مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه. تتضمن جميع المهام التي تقوم بها إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدي إلى تحقق فرص ايجابية أو تهديدات للنجاح.

- كذلك جرى تعريف الخطر[4] على أنه الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في وقت معين، ويقصد به الانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة، بينما الانحراف المرغوب فيه لا يمثل خطراً.

- لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، عرفت المخاطر المصرفية على أنها احتمال حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من مقدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل بالصورة المطلوبة. وتنعكس هذه النتائج مباشرة في ربحية المصرف أو رأس ماله.

---

[1] طارق عبد العال حماد، 2007، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية.
[2] طلعت أسعد عبد الحميد، 1998، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة.
[3] معيار إدارة الخطر (ISO Guide 73)، ترجمة الجمعية المصرية لإدارة الأخطار.
[4] عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل، 2009، إدارة الخطر والتامين، دار اليازوري، الأردن.

- عرف الخطر وفقاً لإطار COSO على أنه احتمال وقوع أحداث تؤثر على تحقيق الإستراتيجية وعلى أهداف الأعمال، ويشمل ذلك كلا من الآثار السلبية (مثل الإنخفاض في الإيرادات المستهدفة أو الأضرار التي لحقت السمعة) بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية (أي الفرص- مثل وجود سوق ناشئ للمنتجات الجديدة أو مبادرات توفير التكاليف).

لأغراض إدارة المخاطر بشكل يتماشى مع الممارسات الرائدة، تم الإستناد عند تعريف الخطر في **صندوق النقد العربي**[5] على المبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية واللجنة المنظمة الراعية للمؤسسات "COSO" ، حيث تم تعريف المخاطر بشكل عام على أنها: عدم اليقين حول النتيجة المتوقعة، أو الإنجاز، الذي يمكن أن يؤدي إلى خسارة من أي نوع. تنشأ بعض المخاطر من العوامل الداخلية، مثل خطر عدم كفاية إجراءات الامتثال، في حين أن البعض الآخر يكون خارجي، مثل الصدمات الاقتصادية الكلية.

بصفة عامة تناول الكثيرون تعريف الخطر، إلا أن أغلب التعريفات أشارت إلى أن الخطر يتمثل في حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج مالية أو إقتصادية.

2. أنواع المخاطر

تتعدد أنواع المخاطر، فيمكن تقسيمها لمخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق التي يندرج تحتها مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر السيولة، ومخاطر غير مالية مثل المخاطر التشغيلية والإستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة.

- **مخاطر الائتمان**

هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل للإستحقاقات المالية في الوقت المحدد، مما ينتج عنها خسائر لكامل قيمة القرض الممنوح، والعوائد المرتبة عليه. تتمثل مخاطر الائتمان بوجه عام في احتمال عدم مقدرة العميل

[5] صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.

عليه، فإن مخاطر الإئتمان هي: خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة المقترض على السداد لقيمة القرض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد، وقد تتضمن بنود داخل الميزانية، مثل القروض والسندات، أوبنود خارج الميزانية، مثل خطابات الضمان والاعتمادات.

عادة ما تعتبر القروض أكبر وأهم مصدر من مصادر المخاطر المتعلقة بالائتمان. إن مخاطر عدم الدفع واحتمال عدم الوفاء بالإلتزامات، تزيد أو تنقص، اعتماداً على الكفاءة في إدارة هذه المخاطر.

يعتمد تخفيض المخاطر الائتمانية على الكيفية التي تسير بها عملية تقديم القروض متمثلة في مدى اعتماد معايير حصيفه، ومتوازنة للقروض. هذه العوامل مجتمعة يكون لها تأثير على جودة وسلامة الموقف المالي.

تتطلب الإدارة الفعالة لمحفظة القروض إلماماً كبيراً بمكونات محفظة القروض والمخاطر الكامنة في هذه المحفظة. كذلك، يجب على القائمين على إدارة المخاطر الإلمام التام بطبيعة ومُحددات مكونات المحفظة سواءً على مستوى المنتجات، أو درجة التركز القطاعي والجغرافي، أو متوسط تصنيف المحفظة، إضافة إلى الخصائص الأخرى.

كذلك على مجلس الإدارة، عند اعتماد السياسات والإجراءات والممارسات، التأكيد على أن يكون من بين الأهداف الأساسية لتلك السياسات، تحقيق الضبط الكافي للمخاطر، سواءً كان ذلك على مستوى القروض الفردية أو على مستوى المحفظة الائتمانية ككل.

على صعيد آخر، فإن البنوك التي تقوم بنشاطات دولية قد تواجه مخاطر قطرية ناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المُضيف، والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الأشخاص على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

تنشأ المخاطر القطرية عادةً من عوامل مثل عدم الإستقرار السياسي، وتأميم الأصول، وعدم قدرة الدولة على دفع الديون الخارجية، وعدم السماح بحرية إدخال وخروج العملة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وهو ما يتطلب بدوره ضرورة توافر تقييمات قطرية موثوقة وإفصاحات مفيدة عن المخاطر.

- **مخاطر السوق**

هي المخاطر التي تنشأ عن تحركات أسعار السوق تشتمل مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر السيولة.

- **مخاطر تغير أسعار الفائدة**

تنشأ نتيجة الإختلاف في أسعار الفائدة في السوق وتغيرها ما يؤثر سلباً على العوائد وقيمة الأصول المالية. عليه يجب أن يراعى في عملية تسعير المحفظة مواعيد استحقاقها، وتكلفة الأموال، وتناسق المدد الزمنية بين التزامات البنك والاستحقاقات المتوقع سدادها من العملاء. في حالة وجود جزء كبير من المحفظة على درجة عالية من الحساسية لسعر الفائدة، فإنه يجب القيام باختبار تحمل بشكل دوري.

- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف**

تنشأ نتيجة تنفيذ المعاملات سواءً كانت شراء أم بيع بعملات أجنبية بخلاف العملة الأساسية وما قد ينتج عن ذلك من تذبذب في أسعارها ويؤثر على بنود المركز المالي، ما يستدعي تقصي ودراسة الأسباب وأخذ الإحتياطات لتقليل الخسائر التي قد تنجم عن ذلك التذبذب.

- **مخاطر السيولة**

تتمثل في عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية عند استحقاقها وعدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات، خاصة عند حدوث هجوم مفاجئ ورغبة العملاء لأسباب مختلفة في سحب الودائع. لذلك يجب التحوط والحفاظ على نسبة من الأصول ذات السيولة العالية كمصدر من مصادر توفير السيولة عند الحاجة، إضافةً لدورها الهام في توفير الأموال اللازمة لتوسيع حجم الإئتمان دون الحاجة إلى الإقتراض.

تتأثر سيولة البنك بالالتزامات القائمة وحجم المستغل من الأموال المتوفرة لديه في مجال الإقراض. بالتالي، يجب أن يكون لدى البنك نظام وآلية يستطيع من خلالهما الموازنة بين التدفقات المتوقعة للأموال، وحجم وآجال الالتزامات.

- **المخاطر الغير مالية**

مثل المخاطر التشغيلية والإستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة.

- **مخاطر التشغيل**

تنشأ مخاطر التشغيل من ممارسة العمليات اليومية وهي ذات صلة بتقديم الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة.

تنشأ مخاطر التشغيل لوجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف، مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخر في تنفيذ القرارات، أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي.

تشمل مخاطر التشغيل أعطال أو أخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات وعدم كفاية أمن الفضاء الإلكتروني ووقوع هجمات سيبرانية على أنظمة البنك. يتم ضبط مخاطر التشغيل من خلال التحوّط منها سواءً بالتأمين، أو التخطيط ضد الطوارئ.

- **مخاطر استراتيجية**

يجب الحد من المخاطر الاستراتيجية التي قد يكون أثرها شديد على الأرباح وعلى رأس المال نفسه، نتيجة إتخاذ قرارات غير صحيحه وتبنى خطط إستراتيجية غير موائمة. لذلك عدم وجود استراتيجية ملائمة للمصرف تمكنه من تحديد مساره الرئيس لتحقيق أهدافه في ظل ظروف المنافسة والبيئة المحيطة، ينتج عنه مخاطر ذات تاثير مرتفع على مزاولة النشاط.

- **مخاطر قانونية**

يتعرض لها البنك بسبب مجموعة من العوامل، منها نقص في المستندات بسبب تقصير أو سهو أوعدم تقيد البنك بالالتزام بالإجراءات القانونية، مثل عدم التزامه بالحدود الموصوفة لمنح القروض، وعدم الإلتزام بالتعليمات التي قد تصدر عن الجهات الإشرافيه، أو الجهات الدولية التي تهدف لضبط العمليات والممارسات المصرفية لضمان السلامه المالية.

- **مخاطر السمعة**

تنشأ مخاطر السمعة عندما يواجه البنك بسبب آراء المستثمرين والمجتمع المدني السلبية عن البنك مما يسبب اهتزاز في الثقة وبالتالي يؤثر سلباً على أنشطة البنك، علماً أن ثقة العملاء تعتبر أساس استمرارية المصرف.

3. مفهوم تركز المخاطر

يمكن تعريفها أنها المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنويع، سواءً على صعيد العملاء أو القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأدوات أو الضمانات أو العملات.

في مجال الإقراض يشير مصطلح "مخاطر التركز" في سياق المعاملات المصرفية بشكل عام إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أو من التركز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب فى تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية والمالية للخسارة.

تنشأ مخاطر التركز الإئتمانى من تركز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو أطراف مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أوتركز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاقها إرتباطاً بعوامل مشتركة من بينها الموقع الجغرافى، أو طبيعة النشاط، وغيرها من العوامل، مما قد يؤدى إلى خسائر جسيمة تُهدد القدرة على القيام بالأنشطة الرئيسة.

وعلى سبيل المثال يقدم البنك المركزي الألماني (Deutsche Bundesbank) وجهة نظر تنص على أن مخاطر التركز الائتماني تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافئ بين المقترضين المنفصلين (تركز مقترض واحد) أو قطاعات الصناعة والمناطق الجغرافية (التركز القطاعي).

شكل (1): مصادر تركز المخاطر في القطاع المصرفي

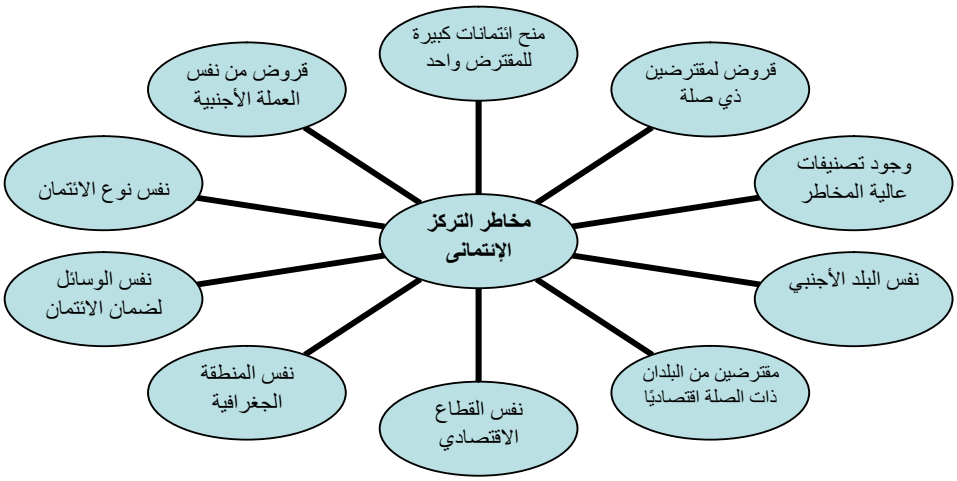

المصدر بتصرف: Valvonis, V. (2007). The measurement and control of the risk of the credit concentration.

4. تركز المخاطر وإنعكاسه على البنوك المتعثرة[6]

تعتبر مخاطر التركز الإئتماني من الأسباب الأكثر تأثيراً على استمرارية أعمال البنوك كون آثارها تنعكس بشكلٍ مباشر وملحوظ على قدرة البنوك الإقراضية لأنه قد ينتج عنها خسائر مؤثرة بشكلٍ كبيرٍ، ما يشكل تهديداً لاستمراريتها ومقدرتها على مزاولة نشاطها، لما قد يمثله الخطر من تهديد لمتانة رأس المال ووضعية السيولة والقدرة على تحقيق الأرباح، وتأثير ذلك سلباً على الاقتصاد.

[6] T. Luccy "Management Accounting", Aldine House, Adine place, London, 4th edition, 1996.

لقد ظهرت الكثير من الأزمات المصرفية بسبب التحكم غير الملائم في مخاطر التركز خلال السنوات الماضية.

كما أثبتت دراسات العديد من حالات التعثر أن العامل المشترك بينها كان عدم التعرف على المخاطر وعدم الدقة في كثير من الأحيان في تقدير مداها، الأمر الذي أدى إلى الإخفاق الذي تسبب في الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، وللاقتصاد ككل.

الأزمة المالية لعام 2007، كانت مرتبطة بمخاطر التركز، حيث ظهرت في أحد قطاعات السوق في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً في سوق الرهن العقاري الثانوي. وانتشرت تداعيات الأزمة في جميع أنحاء العالم بسبب الخوف من أن البنوك ستتعرض لخسائر كبيرة لوجود مستثمرين في الأوراق المتعلقة بقروض سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أرجع الاقتصاديون الأسباب الرئيسه للأزمة إلى الارتفاع المبالغ فيه في أسعار المنازل، وتقليص متطلبات الحصول على قرض من قبل البنوك، مما ساهم في ارتفاع عدد الرهون المقدمة، وزيادة عدد القروض، حيث سعت البنوك للحصول على الفائدة، وأولت اهتماماً أقل للتحكم في مخاطر التركز.

بمرور الوقت، ومع أول حركة تصحيحية لأسواق الرهن العقاري انخفضت أسعار المنازل بحوالي 30 في المائة في الفترة 2006-2009. ومع انخفاض قيمة ممتلكات السكان، انخفض أيضا الإنفاق، وزادت البطالة، وانخفضت قدرة الأشخاص على الدفع، وكان لذلك أثره على الاقتصاد والبنوك التي قدمت القروض.

بذلك نجد أن التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ، لكنه يمر بعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور لتصل إلى التعثر الكامل.

بعض الدلائل التى تؤشر لحالات تعثُر البنوك[7]:

- عدم الإلتزام بالشروط التي تشتمل عليها الموافقات الائتمانية الصادرة لبعض العملاء والسماح باستخدام التسهيلات قبل استيفاء الشروط.
- عدم كفاية مخصصات القروض لمقابلة الإلتزامات والأهداف التي أُنشأت المخصصات من أجلها.
- عدم اتباع بعض البنوك للضوابط والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية التي تعمل تحت إشرافها.
- تجاوز الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به.
- استمرار العمل بموافقات انتهت مدة صلاحيتها ولم يتم تجديدها.
- معاناة بعضها البنوك من ظاهرة التركز لعدد محدود من العملاء.
- عدم كفاية الإجراءات المتبعة للإستعلام الدورى عن العملاء.
- عدم قيام البنوك بإعادة التقييم للأصول التي آلت ملكيتها إليها وفاءً للديون.
- تضمن الإيرادات لفوائد وعمولات مديونيات عملاء غير منتظمين في السداد.
- انخفاض نسبة تغطية الدخل من الفائدة والأرصدة لتكلفة الودائع والإقتراض.
- تضمن الأصول الثابتة لبعض البنوك أصولاً لم تسجل بعد بإسمها.
- عدم تطور الإدارة بما يواكب التقدم العلمي ومستجداته.
- عدم الإلتزام بالإفصاح عن كافة المعلومات الماليه في ضوء القواعد والضوابط الصادرة عن البنوك المركزية والمعايير الدولية للمحاسبة.
- عدم إدارة محفظة القروض بأسلوب علمي، وعدم إستخدام الفكر الإداري الحديث في الإدارة.

[7] عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية نقلاً عن مصدر سابق، 2009.

5. إدارة تركز المخاطر بالبنوك ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية

تهدف لجنة بازل إلى المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، ووضع المعايير الرقابية المصرفية للدول الأعضاء، وتعميم المبادئ والإرشادات لأفضل الممارسات المصرفية في مجال الرقابة المصرفية التي أخذت صبغة عالمية، نظراً لأهميتها واعتمادها من قِبل عدد من الدول.

مع تفاقم أزمات القطاعات المالية والمصرفية بدول العالم الثالث واقتصادات الأسواق الناشئة، اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار عدد من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

لذلك، تطبيق معايير لجنة بازل أصبح ضرورياً لإدارة المخاطر الحصيفة المتعلقة بالعمليات المصرفية، بهدف الحصول على ضمان سلامة الأداء المصرفي.

اهتمت لجنة بازل، كنظام رقابي، بالمخاطر المصرفية التي تواجه نشاط المصارف، وأنظمة قياسها لتلك المخاطر، وطرق إدارتها بغرض التخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.

تعتبر وظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنوك في مقدمة الوظائف الأساسية التي تهتم بالتنسيق بين الإدارات من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري والتقرير عنها ورفعها للإدارة العليا لمناقشتها.

الهدف الأساسي هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائياً.

ما يعنينا فيما يخص تركز المخاطر، تناولته **الركيزة الثالثة من بازل II**، التي تهدف إلى تعزيز سلوك السوق من خلال تحسين عملية نقل المعلومات المالية. شددت اللجنة في توصياتها على إعلام المشاركين ليس فقط بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر البنك، بل أيضاً المناهج والأنظمة المعتمدة لتقييم المخاطر واحتساب كفاية الأموال.

تتطلب هذه الركيزة أن يتم الإفصاح بشكل دوري عن المخاطر التي تواجه البنك بحيث تشتمل على تركيبة رأس المال، وشرح نظام التصنيف، والمخاطر وتقييمها (مخاطر الإقراض، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)، وتفاصيل القروض (مواعيد الاستحقاق، حجم الديون المتعثرة، مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، والمخصصات والقطاعات المستفيده من القروض)، والهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان وتعاريفها، وتفاصيل المحفظة، واحتساب احتمالية التأخر عن الدفع لكل شريحة، وأساليب تقليل تلك المخاطر وأساليب المعالجة.

هناك مبادئ أساسية للرقابة المصرفية الفعّالة وضعتها لجنة بازل، منها المبدأ الأساسي رقم (19) الذي ينص على أن تتأكد السلطة الرقابية من وجود سياسات وإجراءات ملائمة لدى المصارف، لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر التركز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، ذلك في سياق ما يعرف بإطار التعرضات الكبيرة (Large Exposure).

تضع السلطات الرقابية حدوداً احترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى، سواءً بشكل فردي أو على مجموعات مترابطة منها.

فالخسارة لأحد المؤسسات المالية المهمة في النظام المالي ممكن أن تهدد الملاءة المالية لمؤسسات مالية مشابهة لها، مع احتمالية حدوث عواقب قد تكون كارثية في بعض الأحيان، مما قد يتسبب في تهديد الاستقرار المالي العالمي.

6. البيانات المستخدمة في إعداد مؤشرات تركز المخاطر

تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات حول طرق ونتائج قياسها يساعد على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليلها لأدنى المستويات.

تتمثل اهم البيانات التي تستخدم في إعداد مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- بيانات توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- توزيع محفظة القروض إلى التسهيلات بالضمان العيني.
- بيانات عن جودة الأصول المعتمدة داخل البنك.
- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات.
- تقارير عن الحالات الائتمانية التي تتوجب تحديد وضعيتها لضمان انتظام في السداد، وتحديد أسباب تعثر الديون.

7. طرق قياس مخاطر التركز الائتماني[8]

يمكن للبنوك قياس مخاطر التركز الائتماني من خلال استخدام الأساليب الكمية التالية:

➢ قياس **مخاطر التركز الفردي (Single Name Concentration)** باستخدام إحدى الأسلوبين التاليين:

- **<u>الأسلوب الأول</u>: أسلوب الجزيئات المعدلة (Granularity Adjustment GA)**

لقياس مخاطر التركز الفردي الذي يعكس تقدير متطلبات رأس المال اللازمة، يتم استخدام أسلوب الجزيئات المعدلة لمقابلة مخاطر التركز في محفظة ائتمان الشركات.

يتم حساب الجزيئات المعدلة وفقا للمعادلة التالية:

$$GA = EAD \times Herfindahl\ Index \times C$$

[8] البنك المركزى المصرى، 2019، ورقة مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل II.

حيث تمثل (**EAD**) **:**إجمالي توظيفات البنك لدى الشركات فقط (متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، بدون خصم المخصصات، و(c) يمثل الحد الثابت. تتضمن التوظيفات كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وأدوات الدين، والأسهم، والبنود خارج الميزانية، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

- **مؤشر هيرفاندال - Herfindahl Index (HI)**: يقيس إلى أي مدى يمثل عدد قليل من العملاء جانب كبير من توظيفات البنك. وتقع هذه النسبة بين صفر (أدنى مستوى من التركز) وواحد صحيح (أعلى مستوى للتركز لدى البنك).

ويتم إحتساب مؤشر هيرفاندال [Herfindahl Index (HI)] وفقا للمعادلة الآتية:

$$HI = \frac{\sum_{i=1}^{n} EAD^2}{(\sum_{i=1}^{n} EAD)2}$$

وتمثل **C** الحد الثابت.

- **<u>الأسلوب الثاني:</u> مؤشرالتركزالفردي (Individual Concentration Index - ICI**

يمكن تطبيق أسلوب مؤشر التركز الفردى لقياس مخاطر التركز الفردي لتقدير متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركز بمحفظتي ائتمان الشركات والتجزئة. يتم احتساب مؤشر التركز الفردى (ICI) بإستخدام مؤشر هيرفاندال ومعامل التعديل(AF) Adjustment Factor وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100$$

تمثل (X) إجمالي توظيفات البنك لدى كل عميل أو عملاء مرتبطين ضمن أكبر 1000 عميل بمحفظة التجزئة والشركات، حيث تتضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة. على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار).

(Σ Y) تمثل إجمالي التوظيفات في كل من محفظتي الشركات والتجزئة على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم اخذ أي نوع من الضمانات في الإعتبار). يتضمن هذا الرصيد كافة التوظيفات بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وأدوات الدين، والأسهم، والبنود خارج الميزانية، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

بناءً على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الائتماني (كنسبة من إجمالي الأصول المرجحة لمحفظتي الشركات والتجزئة).

- قياس التركز القطاعى **(Sectoral Concentration Index)**

يمكن للبنوك استخدامه لقياس مخاطر التركز القطاعي لتقدير متطلبات رأس المال لمقابلة هذا النوع من المخاطر، على أن يكون النطاق الذي يتم على أساسه حساب مؤشر التركز القطاعي هو إجمالي توظيفات البنك في شركات محددة.

يتم احتساب هذا المؤشر باستخدام المعادلة التالية:

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} x\right)^2} \times 100$$

تمثل (X) قيمة التوظيفات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المحددة، ولا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار).

بناءً على النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة السابقة، يتم تحديد رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركزالقطاعي (كنسبة من إجمالي الأصول المرجحة لمحفظة الشركات).

8. إجراءات تجنب مخاطر التركز الائتماني

يتوقع من المؤسسات أن تعالج على نحو ملائم مخاطر التركز من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر سواءً على مستوى الإدارات المعنية أو مجلس الإدارة، وأن تحدد المسؤوليات بصورة واضحة، وأن يتم وضع سياسات وإجراءات لتحديد مخاطر التركز، وقياسها، ورصدها، وإدارتها والإبلاغ عنها. ينبغي أن تعتمد المؤسسات على تعريف عملي لما يشكل تركّز مادي يتماشى مع تحملها للمخاطر.

علاوة على ذلك، يجب أن تحدد المؤسسات مستوى مخاطر التركز الناشئة عن حالات التعرض المختلفة التي تكون على استعداد لقبولها وتحديد مدى تحملها لمخاطر التركز، مع الأخذ في الاعتبار نموذج الأعمال والحجم والنشاط الجغرافي.

كذلك يتعين على المؤسسات إجراء تحليل شامل لمواطن الخطر وتعرضاتها الجديرة بالرصد الدورى، بما في ذلك تقديرات تتعلق باتجاهاتها، على أن تَأخُذ في الحسبان ما يلي:

- استعراض أكثر تفصيلاً لبيئة المخاطر في قطاع معين.
- إعداد الدراسات الائتمانية للمقترضين الحاليين وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- مراجعة أساليب تخفيف المخاطر وقيمتها.
- استعراض العقود التي تم التعاقد عليها.
- مراجعة استراتيجية التمويل، لضمان المحافظة على التنوع الفعال ومدة تمويله.
- مراجعة استراتيجية أداء الأعمال.

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تتضمن الإجراءات مايلى:

✓ **التنويع في محفظة القروض،** عن طريق تعديل استراتيجية العمل لمعالجة التركزات غير الضرورية عن طريق:

- **التنويع الجغرافي:** تسعى المصارف إلى التوسع الجغرافى في محافظ الإئتمان للتصدى للظروف الاقتصادية الغير مواتية والمحتملة، مثل الكساد والتضخم، عن طريق فتح فروع ومكاتب في المناطق الجغرافية المختلفة والتواجد في أسواق متعددة.

- **التنويع القطاعي:** إذا تعرضت صناعة معينة لتغيرات اقتصادية وتذبذبات، فإن معدل دوران النقد للشركات سيكون منخفض، بالتالي تنخفض قدرتها على تسديد التزاماتها. لذلك، التنويع في محافظ القروض بحسب الصناعات يقلل من القيمة المعرضة للخطر في حال تعرضت هذه الصناعة لصدمة مفاجئة.

- **التنويع على صعيد أحجام الشركات:** من الأمور التي تشجع المصارف على التعامل مع الشركات الكبيرة هو تنوع محافظ موجودات هذه الشركات مقارنةً بالشركات المتوسطة والصغيرة.

- **تنويع العملاء:** تسعى البنوك لتنويع المحافظ على أساس العملاء والأفراد. ممكن الإستفادة من هذا التنوع بشكل كبير إذا كان معامل الإرتباط بين هؤلاء المقترضين منخفض، أي أنه لا يوجد علاقة إرتباط بينهم من حيث

القدرة على السداد، مثال ذلك، التوسع في قروض التجزئة. لذلك يتوجب ألا تكون كل الاستثمارات أو القروض مع طرف واحد أو تركز جغرافياً في مكان واحد.

- ✓ **وضع السقوف**، عن طريق وضع حدود للإقراض سواءً للمؤسسة المالية أو حسب النشاط أو سقف لكل عميل.

- ✓ **التغطية**، عن طريق التحوط في العقود المستقبلية وتحويل المخاطر من خلال بيع القروض وشراء الحماية من مخاطر الأطراف الأخرى (مثل المشتقات الائتمانية والضمانات).

- ✓ **الحد من الإقراض للأطراف ذوي العلاقة**، مثل الشركاء والمساهمين والمديرين التنفيذيين وغيرهم.

- ✓ **التأمين:** قيام العميل بالتأمين على القروض لصالح البنك، وفي حال عدم السداد، يكون هناك ضمان لعدم فقدان البنك أوالجهة المانحة لأموالها.

9. إدارة المخاطر في ظل معايير المحاسبة الدولية

تتطلب معايير المحاسبة الدولية وجوب الإفصاح عن درجة التركز في الخطر الائتماني، إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات الأخرى المتعلقة بطبيعة الأعمال والمركز المالي، وإذا كانت ستتسبب في تعرض كبير وجوهري للخسارة. تعد الرقابة على خطر التركز الائتماني جانب متمم لبنود الإفصاح المنصوص عليها في الدعامة الثالثــة وفقا لمقررات بازل II و III.

هناك ضرورة للإفصاح عن تلك المخاطر في البيانات المالية بمستوى كافي يمكن من الفهم والتحليل والمقارنة بالشركات المثيلة من أجل إتخاذ قرارات صائبة.

9.1 المتطلبات الأساسية للإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني:

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (**IFRS 7**)، فإنه يتعين الإفصاح عن أية تركزات في الأصول والالتزامات والبنود خارج قائمة المركز المالي، من أجل

توضيح الحقائق وتوفير المعلومات للمساهمة في اتخاذ قرارات من شأنها تجنب مخاطر التركز.

9.2 يهدف هذا المعيار الدولي إلى مطالبة المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقييم:

- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة وللأداء المالي.
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها إدارة المنشأة تلك المخاطر.

9.3 التعثرات والانحرافات

تناول المعيار (IFRS 7) عدة نقاط من بينها ما يخص القروض واجبة السداد المثبتة في نهاية فترة التقرير، حيث يجب على المنشأة الإفصاح عن:

- تفاصيل أية تعثرات خلال الفترة للمبلغ الأصلي أو الفائدة أو صندوق سداد القروض أو شروط الاسترداد لتلك القروض واجبة السداد.
- المبلغ الدفتري للقروض واجبة السداد المتعثرة في نهاية فترة التقرير.
- توضيح ما إذا كان التعثر قد تمت معالجته أو تمت إعادة التفاوض بشأن شروط القروض واجبة السداد، قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار.

9.4 إدارة المخاطر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 7)

على المنشأة توضيح استراتيجيتها في إدارة المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر التي تقرر التحوط منها. ينبغي أن يُمكِّن هذا التوضيح مستخدمي القوائم المالية من تقييم كيفية نشوء كل خطر، وكيفية إدارة المنشأة لكل مخاطرة. يتضمن ذلك، ما إذا كانت المنشأة تتحوط لبند في مجمله من جميع المخاطر أو تتحوط من مكون أو مكونات مخاطر البند ولماذا. لكي تكون المعلومات مستوفية، ينبغي أن تتضمن مايلي (على سبيل المثال وليس الحصر):

- أدوات التحوط التي تستخدم وكيفية استخدامها للتحوط من التعرض للمخاطر.
- كيفية تحديد المنشأة للعلاقة الإقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط بغرض تقويم فعالية التحوط.
- كيفية تحديد المنشأة لنسبة التحوط وما مصادر عدم فاعلية التحوط.

على المنشأة الإفصاح في شكل جدول، عن المبالغ التالية المتعلقة بالبنود الموسومة على أنها أدوات تحوط بحسب صنف المخاطر لكل نوع من التحوط كما يلي:

- المبلغ الدفتري لأدوات التحوط (الأصول المالية - بشكلٍ منفصل - عن الالتزامات المالية).
- البنود المستقلة في قائمة المركز المالي التي تتضمن أداة التحوط.
- التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط المستخدمة على أنها أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة.
- المبالغ الإسمية لأدوات التحوط.

9.5 طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

يجب الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأه في نهاية فترة التقرير. فيما يلي بعض هذه الإفصاحات:

- **المخاطر الائتمانية:**

لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية وفهم التركزات الكبيرة لمخاطرها الائتمانية، على المنشاة أن تفصح بحسب درجات تصنيف المخاطر الائتمانية عن إجمالي المبلغ الدفتري للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي.

- **مخاطر السيولة:**

لتجنب مخاطر السيولة، يجب على المنشأة الإفصاح عن:

- نتائج تحليل لآجال استحقاق الالتزامات المالية غير المشتقة (بما في ذلك عقود الضمان المالي المُصدرة)، الذي يظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية.
- نتائج تحليل لآجال استحقاق الالتزامات المالية المشتقة. يجب أن يشمل التحليل آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية لتلك الالتزامات المالية المشتقة التي تكون آجال استحقاقها التعاقدية أساسية لفهم توقيت التدفقات النقدية.

- **مخاطر السوق:**

تقوم المنشأة بإعداد تحليل الحساسية، على سبيل المثال، للقيمة المعرضة للمخاطر، بحيث يعكس الترابط بين متغيرات المخاطر (مثل معدلات الفائدة وأسعار الصرف) تستخدمه إدارة المخاطر المالية، ويمكن لها استخدام تحليل الحساسية والإفصاح عن:

- الطريقة المستخدمة في تحليل الحساسية والافتراضات الرئيسة المحددة للبيانات المقدمة.
- هدف الطريقة المستخدمة والقيود التي قد ينتج عنها معلومات لا تعكس، بصورة كلية، القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

9.6 الإفصاح وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار (IFRS 9)

سابقاً كان يُعترف بالخسائر حين تحققها، أما المعيار IFRS 9 فيتطلب توفير معلومات من مصادر متعددة عن الأحداث السابقة، وعن الظروف الحالية، إضافةً إلى توقعات معقولة لحدوث التعثر ومدعومة بغرض تقييم الخسائر المتوقعة والمخصصات للديون والتحوط لها مسبقاً.

يتم توفير هذه المعلومات بشكل مفصل للأدوات المالية وفقاً لهذا المعيار الذي يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر، ويدعم عمليات القياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية.

حيث أن المعيار يستهدف بناء نموذج جديد يقضي بتكوين مخصصات خسائر القروض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة، فيعتبر خطوة هامة للتنبؤ بما يمكن حدوثه مستقبلاً، ثم التحوط لأي مخاطر محتملة، وهو الأمر الذي يعزز من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية.

تطبيق المعيار يزيد من قوة البنوك والتحوط في مقابلة المخاطر على الرغم من وجود تحديات تواجهها المؤسسات عند تطبيق هذا المعيار، مما يجعلها تتشدد عند منح الإئتمان والقروض، وسيكون للتطبيق بعض الأثر على حجم الإئتمان وهو ما أفضى إلى قيام بعض البنوك المركزية نتيجة تأثيرات جائحة كورونا بالتوجيه بتأجيل تطبيق هذا المعيار إلى حين إنتهاء الأزمة، بما يمكن البنوك من الإستمرار في منح الإئتمان للعملاء ذلك بغرض التخفيف من أثر الجائحة.

تلعب الإدارة العليا للمؤسسات دوراً هاماً في تطبيق السياسات والقواعد المنظمة للتحوط الإئتماني والحرص على مواكبة المتغيرات، ويجب على المعنيين إحاطة الإدارة بمدي ودرجة المخاطر وإنعكاسات المتغيرات في السوق على الوضع الإئتمانى ككل، وهو مايشكل بحد ذاته إستراتيجية لإدارة المخاطر ويترجم رؤية الإدارة تجاه تفعيل المخاطر، وخاصة تركز الإئتمان.

10. أطر إدارة المخاطر في صندوق النقد العربي

يتبنى الصندوق أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً لرصد ومراقبة وتقييم ومعالجة المخاطر التي يمكن أن تؤثر في قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه الإستراتيجيّة، وما يضعه ويطبّقه من إجراءات وتدابير للوقاية أو الحدّ من آثار تلك المخاطر.

تهدف سياسة إدارة المخاطر في الصندوق إلى ضمان حُسن إدارة المخاطر التي قد تُعيق قدرة الصندوق على النهوض بمهمته وبلوغ أهدافه، والمبادرة باتخاذ ما يلزم للحدّ من تداعيات المخاطر المحتملة.

كما تستهدف سياسة إدارة المخاطر في الصندوق العمل على تدارك الأحداث السلبية المحتملة من خلال تحديد، وقياس، ورصد، ومراقبة، والتقرير عن احتمالية التعّرض لمخاطر ضمن الحدود والمستويات المسموح بها، ورفع التقارير للإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين. إضافةً إلى ضمان اتساق مهام

إدارة المخاطر في الصندوق مع الممارسات الرائدة، مما يساعد في تعزيز الانضباط المؤسسي لجهة التعامل مع المخاطر.

من جهة أخرى، يتضمن إطار الحوكمة بالصندوق تشكيل لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها، ويهدف إلى مساعدة المجلس على القيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها.

بغرض تعزيز إطار الحوكمة بالصندوق، تم إنشاء وحدة إدارة المخاطر ضمن البناء المؤسسي، لتعزّيز منظومة الحوكمة في الصندوق التي تشتمل ثلاثة خطوط دفاع، تتمثل في الوحدات التنظيمية ووحدة إدارة المخاطر ومكتب التدقيق الداخلي على التوالي.

11. الخلاصة

في ضوء ما سبق، يتضح أن الأزمات المالية والظروف الاقتصادية ساهمت في تكامل الأدوار التي تلعبها السلطات المعنية بالسياسات النقدية والاقتصادية والهيئات المالية الإقليمية والدولية المعنية بوضع المعايير المالية والمحاسبية بهدف تعزيز القدرة على مواجهة تداعيات الأزمات، وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تركز المخاطر، التي كان من الممكن أن يتضاعف أثرها لولا وجود أنظمه وقواعد وسياسات وأطر حاكمة.

مخاطر التركز الإئتماني من أهم المخاطر الأكثر تأثيراً على قدرة البنوك والمؤسسات المالية وتكون الخسائر الناتجه عنها كبيرة، بما يهدد من استمرارية مزاولة هذه البنوك لأعمالها.

حصل تغيير جوهرى في المعايير الدولية للتقارير المالية التي إبتعدت ونأت عن إقتصار النظرة للمعلومات المالية على أنها أحداث تاريخية، بل أصبح التركيز اليوم على إلقاء الضوء على تلك البيانات وعرضها بشكلٍ يوجه مستخدمي البيانات لإدراك المخاطر التي تنطوي عليها عمليات المصارف والمؤسسات المالية، خاصةً ما يتصل بتركز الإئتمان. لذلك توسَع نطاق الإفصاحات المطلوبة ليشمل ما تمت الإشاره إليه في المعيار (**IFRS 7**) عن إلزامية الإفصاح عن التركز وهو ما يدعم المستخدمين والأطراف ذات العلاقة لإتخاذ القرارات الصائبة والتغلب على المخاطر المختلفة وتقليص الخسائر المحتملة. بحيث يسهم في تعزيز أطر إدارة المخاطر، حيث يعد توافر المعلومات الموثوقة أحد أهم مقومات التنبؤ بالمخاطر وقياسها ومواجهة تداعياتها المحتملة في الوقت المناسب وبالكيفية اللازمة.

قائمة المصادر والمراجع

1. طلعت أسعد عبد الحميد، (1998)، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة.
2. طارق عبد العال حماد، (2003)، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر.
3. حاكم محسن محمد وحمد عبد الحسين راضي، (2013)، حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطره، دار البازورى، الأردن.
4. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، ترجمة نبيل حشاد، (2005)، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
5. الدكتور إبراهيم الكراسنة، (2013)، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، صندوق النقد العربي.
6. البنك المركزى المصرى، (2019)، ورقة مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2.
7. البنك المركزى العراقي، (2019)، دليل العمل الرقابي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية.

8. Emett J.Vaughan (1997), "Risk Management", John , Wiley & Sons. Inc, U.S.A.
9. Joetta Colquitt (2007), "Credit Risk Management", Mc Graw Hill, USA.
10. “Cross-sectoral review of group-wide identification and management of risk concentrations” by the Joint Forum (April 2008).
11. Valvonis, V. (2007), "The measurement and control of the risk of the credit concentration".
12. DEUTSCHEBUNDESBANK (June 2006), Monthly Report, Concentration risk in credit portfolios.
13. Basel Committee on Banking Supervision Basel III (2011)," A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems".
14. D. Reynolds (2009), "Analyzing Concentration Risk".
15. Supervisory framework for measuring and controlling large exposures-document by the Basel Committee, (2014).
16. CEBS (EBA), (2010), "Guidelines on the management of concentration risk under the supervisory review process".
17. KPMG (2007), "Managing Credit Risk".

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالى:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6215000 (9712+)

فاكس: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الشبكة الإلكترونية:

www.amf.org.ae

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae